

اسرائيل؛ وتتحدث واشنطن عن فيدرالية مع الاردن؛ وهذا يعني... ان الرفض الاميركي ليس لدولة فلسطينية مستقلة، بل لدولة فلسطينية منفردة... [و] بالمزيد من العمل سيتم القبول بدولة فلسطينية مستقلة، وفي اطار كونفيدرالية» (السلام، ١٩٩١/١٠/٣). وتركت مسألة البت في قبول حضور مؤتمر السلام، أو عدم حضوره، الى المجلس الوطني الفلسطيني، الذي افتتح دورته العشرين في الجزائر في ١٩٩١/٩/٢٣؛ حيث دعا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، الأعضاء، بعد عرضه للتقرير السياسي، الى «الاستعداد لاتخاذ مواقف شجاعة وصعبة في عصر سقوط الايديولوجيات والمتغيرات في العالم» (القدس العربي، لندن، ١٩٩١/٩/٢٥). وحدد المجلس الوطني، في بيانه السياسي، الاسس التي يجب توفرها لانجاح مؤتمر السلام (انظر النص الكامل للبيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٤ - ١٤٩). وخوّل المجلس الوطني اللجنة التنفيذية باتخاذ قرار المشاركة بعد العودة الى المجلس المركزي الفلسطيني. وأوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «ان القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ستسهّل خطوات السلام في منطقة الشرق الاوسط؛ موضحاً أنه «تم التركيز في قرار المشاركة في مؤتمر السلام، على الثوابت الفلسطينية» (الشعب، ١٩٩١/١٠/١). وقال عرفات، في حديث الى شبكة سي.ان.ان. الاميركية: «ان منظمة التحرير [الفلسطينية] لن تضع عقبة في طريق السلام؛ لكنها، في الوقت نفسه، متمسكة بقرارات الشرعية الدولية». وأعرب عن استعداده لقبول «قوات دولية، أو متعددة الجنسية، أو حتى اميركية، على الحدود الفلسطينية - الاسرائيلية بعد الانسحاب الاسرائيلي؛ على ان تبقى هذه القوات أي مدة تريدها اسرائيل؛ ولكن لا بدّ من الانسحاب الكامل، ولا يمكن التفريط بالقدس» (القدس العربي، ١٩٩١/٩/٢٥). وقد أقرّ المجلس المركزي الفلسطيني، في ١٩٩١/١٠/١٨، «قبول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام، في اطار وفد مشترك فلسطيني - اردني» (السلام، ١٩٩١/١٠/١٩). وقال الناطق باسم المجلس «ان هذا القرار اتخذ اعتماداً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً على أساس التعاون

حضور مؤتمر السلام، اذا لم يتمّ تعديل هذه الضمانات، بحيث تتضمن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ووقف الاستيطان مع بدء المفاوضات، وتعهّد أميركي بانسحاب اسرائيل من [على] الاراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٩/٢١). وحدد عضو اللجنة التنفيذية ل.م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان منظمة التحرير الفلسطينية «تصرّ على الحصول على: - وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة في بداية مؤتمر السلام؛ - ضمانات من جانب الولايات المتحدة [الاميركية] بوضع حدّ لاحتلال هذه الاراضي؛ - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ - صدور بيان أميركي يوضح ان الاراضي المحتلة تشمل، أيضاً، مدينة القدس الشرقية» (الشعب، ١٩٩١/٩/٢١). وكانت عضو الوفد الفلسطينيفاوض، د. حنان عشاوي، سلّمت بيكر رسالة من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تتضمن تلك النقاط، وقالت: «ان بيكر يعرف اننا سنقوم، بعد ذلك، بنقل ردوده [بيكر] الى منظمة التحرير الفلسطينية - الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار» (السلام، ١٩٩١/٩/٢١).

لكن رسالة التطمينات الاميركية للفلسطينيين لم تكن كافية، حسب قول الرئيس عرفات، «بالرغم من ان الفلسطينيين قدّموا كل ما في وسعهم لتسهيل سير عملية السلام، وهذا من طريق تسهيل لقاءات بيكر بالمفاوضين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/٢٢). وكان مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون السياسية، د. نبيل شعث، قال ان التطمينات الاميركية تركّزت على «تأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني... [و] استعداد الولايات المتحدة [الاميركية] لقبول وفد فلسطيني يعلن انتماءه لمنظمة التحرير [الفلسطينية] في مؤتمر السلام، ويتمثل شكل هذا القبول في اعلان واشنطن وتل - أبيب عن عدم انسحابهما من المؤتمر في حالة اعلان الوفد الفلسطيني انه يمثل منظمة التحرير الفلسطينية» (الشعب، ١٩٩١/٩/٢٢). وأوضح رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات مع بيكر، فيصل الحسيني، «ان واشنطن لا تدعم قيام الدولة [الفلسطينية]، وهذا الموقف جرى تقديمه الى